Conference Proceedings: Enhancing the Role of Islamic, Social, and Human Studies in Building Society, Volume 23, July 2026.

ISSN(Print): 1813-4521 OnLine ISSN:2663-7502
Journal Of the Iraqia University
available online at
https://iasj.rdd.edu.iq/journals/journal/view/247

التغييرات الثقافية وأثرها في القيم الاجتماعية في العراق بعد ٢٠٠٣

م.د. خلود عبد الكريم خلف حسين
المديرية العامة لتربية الكرخ الاولى

ـ مقدمة

يمثل عام ٢٠٠٣ نقطة فاصلة في التاريخ العراقي المعاصر؛ إذ لم يكن مجرد تاريخ سياسي يرتبط بسقوط نظام حكم وتبدل بنية السلطة، بل كان بداية لمرحلة عميقة من إعادة تشكيل المجال العام وإعادة تعريف العلاقة بين الدولة والمجتمع والثقافة والهوية. فمنذ ذلك التاريخ دخل العراق في موجات متتابعة من التحولات السياسية والأمنية والاقتصادية والإعلامية، وانفتحت حدوده المادية والرمزية على تأثيرات خارجية واسعة، وتكاثرت الفاعليات الثقافية والمرجعيات الاجتماعية والدينية والإثنية، وظهرت أنماط جديدة من التفاعل والتعبير والتمثيل الاجتماعي. هذه التحولات لم تظل محصورة في المؤسسات أو النخب، بل تسربت إلى تفاصيل الحياة اليومية: إلى اللغة المتداولة، وأشكال اللباس، وأنماط الاستهلاك، وصورة الأسرة، ومكانة المدرسة، ودور المسجد والحسينية والكنيسة، ومفهوم الجار، وفكرة الشرف، وحدود الخصوصي والعام، وكيفية فهم الناس لذواتهم ولمستقبلهم ولعلاقتهم بالوطن[١].ومع أن التغيير الثقافي ظاهرة ملازمة لكل المجتمعات، فإن خصوصية الحالة العراقية بعد ٢٠٠٣ تكمن في أن هذا التغيير وقع في سياق مضطرب جمع بين الاحتلال الأجنبي، وإعادة بناء النظام السياسي، وتفاقم العنف الطائفي، وتراجع قدرة الدولة المركزية، واتساع دور الفاعلين ما دون الوطنيين، ثم صعود الفضاء الرقمي وتكنولوجيا الاتصال بصورة غير مسبوقة. ولذلك فإن الثقافة في العراق لم تتغير عبر مسار طبيعي بطيء فحسب، بل تعرضت أيضا إلى صدمات مفاجئة هزت منظومة القيم المستقرة ودفعت قطاعات واسعة من المجتمع إلى إعادة ترتيب أولوياتها الأخلاقية والعملية. وعندما تتغير الثقافة تحت ضغط الأزمات، فإن القيم الاجتماعية تصبح ساحة تفاوض دائم بين ما هو موروث وما هو مفروض وما هو مكتسب بالتجربة اليومية[٢].وينطلق هذا البحث من فكرة أساسية مؤداها أن القيم الاجتماعية في العراق بعد ٢٠٠٣ لم تنهر بالكامل كما قد يذهب بعض الخطاب التشاؤمي، ولم تبق ثابتة على حالها كما يفترض الخطاب المحافظ، بل أعيد إنتاجها ضمن صيغ مركبة ومتعارضة في كثير من الأحيان. فبعض القيم التقليدية تعززت بوصفها آليات حماية في مواجهة الخوف وعدم اليقين، مثل الانتماءات الأولية والتضامن القرابي والمحلي، في حين تراجعت قيم أخرى مرتبطة بالثقة العامة والانضباط المؤسسي والالتزام بالقانون. وفي الوقت نفسه برزت قيم جديدة تتصل بحرية التعبير، والمطالبة بالحقوق، والظهور الفردي، والتواصل الشبكي، وتمكين النساء والشباب بدرجات متفاوتة بين مدينة وأخرى وطبقة وأخرى. ومن ثم فإن دراسة الأثر الثقافي على القيم لا تعني فقط رصد التغير، وإنما فهم منطق هذا التغير ومجالاته وحدوده وتناقضاته.

ويهدف البحث إلى تحليل طبيعة التغييرات الثقافية التي شهدها العراق بعد ٢٠٠٣، والكشف عن أثرها في القيم الاجتماعية المركزية، مثل قيم الأسرة، والسلطة، والانتماء، والتسامح، والعمل، والمواطنة، والثقة، والتكافل، والنظرة إلى الدين والاختلاف والمرأة والشباب. كما يسعى إلى تقديم قراءة متوازنة تبتعد عن التعميم الاختزالي؛ لأن المجتمع العراقي ليس كتلة صماء، بل هو مجتمع متعدد الخبرات والمسارات، تتجاور فيه الخبرة الحضرية والريفية، والدينية والعلمانية، والتقليدية والرقمية، والنخبوية والشعبية. ولهذا فإن البحث يتبنى مقاربة وصفية تحليلية تستفيد من الأدبيات السوسيولوجية والثقافية، ومن بعض المؤشرات الإحصائية والتقارير الدولية والوطنية، بهدف تقديم صورة متماسكة عن التحول الثقافي العراقي وآثاره في البنية القيمية للمجتمع.

ـ أهمية البحث

تنبع أهمية هذا البحث من كونه يتناول موضوعا يقع في صميم إعادة بناء المجتمع العراقي المعاصر. فالنقاش حول التغيير في العراق غالبا ما ينشغل بالمؤسسات السياسية، أو بالأمن، أو بالاقتصاد، بينما تبقى الأبعاد الثقافية والقيمية أقل حضورا رغم أنها تؤثر بصورة مباشرة في استقرار المجتمع وقدرته على إنتاج التعايش والثقة والتضامن. إن فهم التحولات الثقافية يساعد على تفسير كثير من الظواهر اليومية التي تبدو منفصلة عن

بعضها، مثل تصاعد خطاب الكراهية في لحظة، واتساع مبادرات التضامن الأهلي في لحظة أخرى؛ أو مثل ازدياد المطالبة بالحريات الفردية في بعض البيئات، بالتوازي مع صعود التشدد الاجتماعي في بيئات أخرى. وبذلك يقدم البحث مدخلا تفسيريا يتجاوز الرؤية السياسية الضيقة إلى رؤية اجتماعية أكثر عمقا.وتظهر أهمية البحث كذلك في طابعه العملي؛ إذ إن تحليل أثر التغييرات الثقافية في القيم الاجتماعية يفيد صناع القرار، والمؤسسات التعليمية، والهيئات الدينية، ومنظمات المجتمع المدني، والباحثين في مجالات التنمية وحل النزاعات. فبغير تشخيص دقيق لمواطن الخلل القيمي ومصادر التحول الإيجابي لا يمكن تصميم سياسات فعالة لإعادة بناء الثقة العامة، أو إصلاح التعليم، أو دعم الشباب، أو الحد من الانقسام المجتمعي. كما أن البحث يكتسب أهمية إضافية لأن الحالة العراقية تقدم نموذجا كثيفا لتفاعل العولمة الرقمية مع الإرث المحلي ومع آثار الحرب والنزوح والاقتصاد الريعي، وهو ما يجعل نتائجه مفيدة في النقاش العربي الأوسع حول علاقة الثقافة بالتحول الاجتماعي[٣].ومن الناحية العلمية، يساهم البحث في الربط بين ثلاثة مستويات غالبا ما تدرس منفصلة: مستوى التغير الثقافي بوصفه تحولا في الرموز والخطابات وأنماط العيش؛ ومستوى القيم الاجتماعية بوصفها معايير حاكمة للسلوك والتقييم؛ ومستوى البنى السياسية والاقتصادية التي تنتج شروط هذا التحول أو تكبحه. وهذا الربط مهم لأن القيم لا تتشكل في فراغ، بل تتأثر بالمدرسة والأسرة والإعلام والسوق والدين والدولة والهجرة والتكنولوجيا. لذلك فإن قيمة البحث لا تكمن في وصف ما حدث فحسب، بل في بناء تصور تفسيري يساعد على فهم لماذا حدث التغير بهذا الشكل، ولماذا اختلف أثره بين فئات المجتمع العراقي ومناطقه.

٣ـ إشكالية البحث

تتمثل إشكالية البحث في وجود مفارقة واضحة داخل المجتمع العراقي بعد ٢٠٠٣: فمن جهة، أتاح الانفتاح السياسي والإعلامي والاتصالي هامشا أوسع للتعبير والتعدد والاعتراف بالاختلاف، ومن جهة أخرى أدى هذا الانفتاح نفسه – في ظل ضعف الدولة وتفكك الضبط المؤسسي واشتداد الصراعات – إلى تفاقم الانقسامات وإعادة إنتاج العصبيات وإضعاف بعض القيم المشتركة التي يحتاجها أي مجتمع متماسك. ومن هنا يثور السؤال الرئيس: كيف أثرت التغييرات الثقافية في العراق بعد ٢٠٠٣ في منظومة القيم الاجتماعية؟ وهل قادت هذه التغييرات إلى تحديث قيمي متوازن، أم إلى تفكيك جزئي للمرجعيات المشتركة، أم إلى تركيب جديد يجمع بين التقليدي والحديث في آن واحد؟ويتفرع عن هذا السؤال الرئيس عدد من الأسئلة الفرعية: ما أبرز العوامل التي قادت إلى التحول الثقافي بعد ٢٠٠٣؟ وما القيم التي تعرضت للتراجع أو لإعادة التعريف أو للتعزيز؟ وكيف انعكس ذلك على الأسرة، والهوية، والعلاقات بين الأجيال، وموقع المرأة، وصورة الدين، والثقة بالمؤسسات، ومعنى المواطنة؟ وهل أسهم الفضاء الرقمي والحراك الاحتجاجي والثقافة الشبابية في إنتاج قيم مدنية جديدة، أم أن تأثيرها ظل محدودا أمام ثقل البنى التقليدية وشبكات الزبائنية والولاءات الفرعية؟ إن هذه الإشكالية لا تنشد إجابات قطعية بقدر ما تسعى إلى تقديم تحليل متوازن يكشف تشابك العوامل وتداخلها.

٤ـ خطة البحث

ينقسم هذا البحث – بعد المقدمة وبيان الأهمية والإشكالية – إلى ثلاثة مباحث رئيسة، ويتفرع عن كل مبحث مطلبان، ثم تنتهي الدراسة بخاتمة، تليها النتائج والتوصيات والحواشي وقائمة المراجع، وذلك على النحو الآتي:

١– المبحث الأول: الإطار المفاهيمي والتاريخي، ويضم مطلبين؛ الأول في مفهوم التغير الثقافي والقيم الاجتماعية، والثاني في ملامح البنية الاجتماعية العراقية قبيل ٢٠٠٣.

٢– المبحث الثاني: محددات التغييرات الثقافية بعد ٢٠٠٣ وتجلياتها، ويضم مطلبين؛ الأول في العوامل المحركة للتحول الثقافي، والثاني في أبرز مظاهر هذا التحول في الحياة اليومية والخطاب العام.

٣– المبحث الثالث: أثر التغييرات الثقافية في القيم الاجتماعية، ويضم مطلبين؛ الأول في أثرها في الأسرة والتضامن والعلاقات الاجتماعية، والثاني في أثرها في الهوية والمواطنة والثقة والقيم المدنية وآفاق التوازن الثقافي.

المبحث الأول الإطار المفاهيمي والتاريخي

المطلب الأول: مفهوم التغير الثقافي والقيم الاجتماعية

يقصد بالتغير الثقافي مجمل التحولات التي تصيب منظومة المعاني والرموز والتمثلات والعادات وأنماط السلوك ووسائط التعبير في مجتمع معين عبر الزمن. وهو لا يقتصر على الفنون أو الأدب أو الخطاب الفكري، بل يشمل أيضا ما يعتبره الناس طبيعيا أو مستحبا أو مرفوضا في حياتهم اليومية. فحين يتغير تصور المجتمع للسلطة الأبوية، أو لمكانة المرأة، أو لفكرة النجاح، أو لعلاقة الدين بالمجال العام، أو لحدود الخصوصية، فإننا نكون أمام تغير ثقافي حتى لو لم يصحبه تحول قانوني مباشر. والتغير الثقافي قد يكون تدريجيا وتراكميا، وقد يكون حادا بفعل الحروب والهجرات

والثورات والتكنولوجيا والانفتاح الإعلامي. كما أنه لا يعني دائما الانتقال من القديم إلى الجديد على نحو خطي، بل قد يفضي إلى إعادة إحياء القديم ضمن سياقات جديدة، أو إلى مزج عناصر متباينة في بنية ثقافية هجينة.أما القيم الاجتماعية فهي المعايير العامة التي يستند إليها الأفراد والجماعات في الحكم على الأفعال والأشخاص والظواهر، وفي تفضيل سلوك على آخر. وهي تشمل الصدق والأمانة والاحترام والتضامن والانضباط والكرامة والعدل والتسامح والعمل والمواطنة وغيرها. وتستمد القيم قوتها من التكرار الاجتماعي ومن شرعنتها داخل الأسرة والمدرسة والدين والعرف والقانون والإعلام. وفي المجتمع العراقي، كما بينت دراسات سوسيولوجية كلاسيكية وحديثة، كانت القيم تتشكل تاريخيا في منطقة تماس بين الدولة والقبيلة، وبين المدينة والريف، وبين المرجعيات الدينية والعادات المحلية، وبين المثال الأخلاقي المعلن والممارسة اليومية الواقعية(٤). ولهذا فإن أي تغير ثقافي واسع لا بد أن يترك أثره في ترتيب القيم وفي درجات الالتزام بها.وتفيد المقاربة السوسيولوجية بأن القيم لا تتغير دفعة واحدة لدى جميع الفئات، بل تختلف سرعة تحولها تبعا للسن، والنوع الاجتماعي، ومستوى التعليم، والموقع الجغرافي، والخبرة الطبقية، ودرجة التعرض لوسائط الاتصال الجديدة. فالشباب الحضري المتصل بالإنترنت لا يختبر العالم بالطريقة نفسها التي يختبره بها كبير السن في بيئة ريفية أو شبه ريفية، كما أن النازح الذي خبر العنف وفقد المكان لا ينظر إلى معنى الأمن والانتماء مثلما ينظر إليه المستقر. ومن هنا تأتي أهمية النظر إلى الثقافة العراقية بعد ٢٠٠٣ بوصفها ساحة تفاوض بين قيم الحماية التقليدية وقيم الفردانية والتعبير والحقوق والاعتراف، وليس بوصفها مجرد انتقال أحادي من التقليد إلى الحداثة.

المطلب الثاني: ملامح البنية الاجتماعية العراقية قبيل ٢٠٠٣

لفهم طبيعة التغييرات اللاحقة لا بد من التذكير بالملامح الأساسية التي اتسم بها المجتمع العراقي قبيل ٢٠٠٣. فقد عرف العراق خلال عقود الدولة الحديثة توترا مستمرا بين نزعة الدولة المركزية التي سعت إلى احتكار تعريف الوطنية والتنمية والهوية، وبين البنى الاجتماعية المحلية التي حافظت على قدر من الاستقلالية الرمزية والعملية. كما تركت الحروب المتعاقبة والعقوبات الاقتصادية خلال التسعينيات آثارا عميقة في المجتمع، فضعفت الطبقة الوسطى، وتدهورت الخدمات العامة، وازداد اعتماد الناس على الشبكات القرابية والمحلية للحصول على الحماية والمعيشة. ومع ذلك بقيت الدولة – رغم وهنها – مرجعا مركزيا للوظيفة والتعليم والضبط العام، وظلت المدرسة والإدارة والجيش تؤدي أدوارا مهمة في إنتاج صورة موحدة نسبيا عن النظام الاجتماعي.وفي تلك المرحلة كان البناء القيمي في المجتمع العراقي يقوم على توازن هش بين قيم تقليدية وأخرى حديثة. فقد حافظت الأسرة الممتدة والقرابة والسمعة الاجتماعية والاحترام العمري والولاء المحلي على حضور واضح، في مقابل وجود قيم تعليمية ومدينية حديثة ارتبطت بالعمل العام والمهنة والترقي الاجتماعي والتحصيل الدراسي. وكانت صورة الأب أو كبير العائلة تتسم بسلطة معيارية قوية، كما ظلت فكرة الجماعة – سواء كانت عائلة أو عشيرة أو حيّا – ذات تأثير كبير في تقويم السلوك. وفي المقابل، لم تكن الفردانية بالمعنى الثقافي الليبرالي قد ترسخت على نطاق واسع، بل كان السلوك الفردي مقيدا غالبا باعتبارات السمعة والانتماء والرقابة المجتمعية.غير أن هذه الصورة لا ينبغي أن توصف بالثبات الكامل؛ إذ إن سنوات الحصار الاقتصادي أدت قبل ٢٠٠٣ إلى تصدعات مبكرة في منظومة القيم، فبرزت استراتيجيات معيشية قاسية، وازدادت أهمية السوق غير الرسمي، وتأثرت مكانة التعليم والطبقة المهنية، وتوسعت الفجوة بين الخطاب الرسمي عن القيم والانضباط وبين الممارسات اليومية القائمة على التكيف والبقاء. وبذلك يمكن القول إن المجتمع العراقي دخل لحظة ٢٠٠٣ وهو يحمل في داخله قابلية عالية لإعادة التشكل: فالقيم كانت موجودة، لكنها منهكة؛ والمؤسسات كانت قائمة، لكنها ضعيفة؛ والهوية الوطنية كانت حاضرة، لكنها محاطة بتوترات مضمرة سرعان ما ظهرت إلى العلن بعد سقوط الضبط المركزي(٥).

المبحث الثاني محددات التغيرات الثقافية بعد ٢٠٠٣ وتجلياتها

المطلب الأول: العوامل المحركة للتحول الثقافي

أول العوامل المؤثرة في التحول الثقافي بعد ٢٠٠٣ هو التغيير السياسي الجذري وما صاحبه من إعادة توزيع للسلطة والرموز والشرعيات. فحين تتغير بنية الحكم ونظام التمثيل السياسي وآليات تعريف الجماعات لذاتها داخل الدولة، فإن اللغة العامة للمجتمع تتغير تبعا لذلك. وقد أتاح النظام الجديد حضورا أوسع للهويات الفرعية في الفضاء العام، وأصبح الانتماء المذهبي أو القومي أو المناطقي أكثر وضوحا في الخطاب السياسي والإعلامي. هذا الظهور لم يكن سلبيا بالضرورة من حيث الاعتراف بالتعدد، لكنه أدى في كثير من الحالات إلى انتقال الولاءات الأولية من المجال الخاص إلى المجال العام، بما أضعف قيمة المواطنة الجامعة لصالح التمثيل الجزئي. وهنا أخذت القيم الاجتماعية تعاد قراءتها من خلال عدسات الانتماء الفرعي أكثر من قراءتها من خلال الصالح العام.(٦)أما العامل الثاني فيتمثل في الانفجار الإعلامي والاتصالي. فبعد أن كان المجال الإعلامي محكوما إلى حد بعيد بسلطة مركزية، انفتحت البلاد على مئات القنوات الفضائية، ثم على الإنترنت، ثم على منصات التواصل الاجتماعي

التي غيرت طريقة إنتاج المعنى والرمز والجدل العام. ولم يعد المواطن متلقيا سلبيا لخطاب واحد، بل صار محاطا بخطابات متنافسة: دينية، وسياسية، واستهلاكية، وترفيهية، وعابرة للحدود. هذا التحول وسع أفق المعرفة والتعبير، لكنه جعل بناء الحقيقة الاجتماعية أكثر هشاشة، خاصة مع انتشار الأخبار المضللة وخطاب التعبئة والانفعال. كما أسهمت الثقافة الرقمية في تقوية نزعة الظهور الفردي، وفي إعادة تشكيل الذوق العام، وفي نقل نماذج جديدة للنجاح والمكانة الاجتماعية ترتبط بالصورة والتأثير لا بالخبرة أو المكانة المؤسسية[٧]ويتمثل العامل الثالث في التحولات الاقتصادية والاجتماعية المرتبطة بالاقتصاد الريعي، والبطالة، واتساع الاستهلاك الرمزي، وتفاوت الفرص بين المحافظات والفئات. فمع تدفق الموارد في بعض الفترات، واتساع شبكات الزبائنية، وغياب تنمية متوازنة، تغيرت تصورات كثيرة حول قيمة العمل الجاد ومعنى الاستحقاق. وأصبح الوصول إلى المورد أو الوظيفة أو الخدمة يمر في حالات عديدة عبر الوساطة والانتماء والشبكة لا عبر الجدارة وحدها، وهو ما انعكس على القيم المرتبطة بالنزاهة والثقة والعدالة. وفي المقابل، نشأت فئات شبابية منخرطة في اقتصاد رقمي ناشئ، وفي مشاريع صغيرة، وفي أعمال حرة، ما أوجد قيما جديدة ترتبط بالمبادرة والاستقلال النسبي والاعتماد على المهارة. وهكذا تكثفت داخل المجتمع العراقي قيم متعارضة: ريعية وزبائنية من جهة، وريادية وتنافسية من جهة أخرى.[٨]ويبرز العامل الرابع في العنف والنزوح والهجرة الداخلية والخارجية، وهي خبرات تركت آثارا ثقافية عميقة في الذاكرة الجمعية وفي العلاقات الاجتماعية. فالأسر التي عاشت التهجير أو فقدت أحباءها أو اضطرت إلى إعادة بناء حياتها في مدن جديدة أعادت ترتيب سلم القيم بحسب الأولويات الملحة: الأمان قبل الرفاه، والجماعة الحامية قبل المؤسسة المجردة، والهوية المضمونة قبل الانفتاح غير المحسوب. كما أدى انتشار النزوح الداخلي في سنوات الصراع مع تنظيم داعش وما سبقه من عنف طائفي إلى احتكاك جماعات مختلفة ببعضها في ظروف قسرية، وهو ما أنتج في الوقت ذاته إمكانات جديدة للتفاهم، كما أنتج حساسيات اجتماعية وتوترات حول المكان والموارد والهوية[٩].

ولا يمكن إغفال أثر التحولات التعليمية والدينية في هذا السياق. فالتعليم بعد ٢٠٠٣ واجه تحديات تتصل بالمناهج والبنية التحتية والتمويل وعدم الاستقرار الأمني، ومع ذلك اتسعت فرص الوصول إلى التعليم العالي في بعض المراحل، وبرزت جامعات أهلية ومساحات معرفية جديدة. وفي الوقت نفسه ازداد حضور المؤسسات الدينية والفاعلين الدينيين في المجال الاجتماعي، ليس فقط في الإرشاد والفتوى، بل في الإغاثة والخدمة والوساطة الرمزية. وقد أدى هذا الحضور أحيانا إلى تعزيز قيم التضامن والرحمة والالتزام، لكنه أسهم أحيانا أخرى في ترسيخ انغلاق هوياتي أو قراءة معيارية صارمة للحياة الاجتماعية. وبذلك أصبحت الثقافة العراقية بعد ٢٠٠٣ تتشكل من تفاعل معقد بين المدرسة والسوق والمنبر والمنصة الرقمية والأسرة والحزب.[١٠]

المطلب الثاني: مظاهر التغيير الثقافي في الحياة اليومية والخطاب العام

تجلت التغييرات الثقافية بعد ٢٠٠٣ في اللغة اليومية والخطاب العام بصورة لافتة. فقد برزت مفردات جديدة تتصل بالديمقراطية والمكونات والحقوق والتمثيل والفساد والمحاصصة والنازحين والحوكمة والميليشيا والمبادرات والمجتمع المدني، وصارت هذه المفردات جزءا من الحديث العام. كذلك تغيرت نبرة الحديث عن الدولة؛ فبعد أن كانت الدولة تظهر في المخيال الاجتماعي بوصفها قوة فوقية مرهوبة، أصبحت في نظر شرائح واسعة كيانا متنازعا عليه ومفتوحا للنقد والمساءلة والسخرية. وهذا التحول في الخطاب مهم لأنه يعكس انتقالا من ثقافة الصمت والحذر إلى ثقافة أكثر جرأة، حتى وإن لم يواكبها دائما بناء مؤسسي قادر على حماية حرية التعبير أو تحويلها إلى مشاركة فعالة.[١١]وظهر التغيير أيضا في أنماط العيش والاستهلاك والتمثيل الذاتي. فقد اتسع حضور العلامات التجارية العالمية، وتنوعت أنماط اللباس والموسيقى والترفيه، ودخلت المقاهي الحديثة والمراكز التجارية والمنصات الرقمية إلى تشكيل الحياة الحضرية، خاصة لدى الشباب. كما تحولت الصورة الرقمية إلى أداة مهمة لبناء المكانة الاجتماعية، وأصبح الظهور الإلكتروني مؤثرا في تشكيل السمعة والقبول والرفض. ولم تعد المرجعيات التقليدية وحدها قادرة على احتكار تعريف الذوق والأخلاق، بل دخلت في منافسة مع المؤثرين، والمنصات، والثقافات العابرة للحدود. ومع ذلك ظل المجتمع يعيد ترجمة هذه المؤثرات بطريقته الخاصة، فظهر نمط هجين يجمع بين المحافظة الشكلية والانفتاح العملي، أو بين الالتزام الرمزي بالتقاليد وممارسة تفاوضية أكثر مرونة في الواقع اليومي.[١٢]كما شملت التحولات موقع المرأة والشباب في المجال العام. فبفعل التعليم والإعلام والفضاء الرقمي والعمل الأهلي توسعت إمكانات التعبير لدى النساء، وازدادت مشاركتهن في الإعلام والتعليم والمبادرات المدنية وسوق العمل في قطاعات متعددة، وإن ظلت هذه المشاركة متفاوتة ومحكومة بسياقات محلية وأسرية مختلفة. والشباب بدورهم لم يعودوا مجرد متلقين لقيم الجيل الأكبر، بل صاروا منتجين لخطاباتهم وأساليبهم واحتجاجاتهم وموسيقاهم وصورهم عن المستقبل. وقد كشف الحراك الاحتجاجي في أكثر من محطة عن ميل شبابي واضح إلى قيم الكفاءة ومحاسبة الفساد ورفض الزبائنية والطائفية، وهي مؤشرات على تشكل حس مدني جديد، حتى لو ظل محاصرا بعوامل الإحباط الاقتصادي وانسداد الأفق المؤسسي[١٣]ومن أبرز مظاهر التغيير أيضا التحول في العلاقة مع التراث والذاكرة. فبعد سنوات طويلة من الاستعمال السياسي الانتقائي للتاريخ،

برزت مبادرات ثقافية ومدنية وشبابية لإعادة قراءة الذاكرة العراقية بوصفها فضاء مشتركا يتسع للتنوع لا أداة للتفريق. وفي المقابل، تعرض التراث المادي واللامادي إلى تهديدات كبيرة بسبب الحرب والإهمال والتطرف والتهجير، ما جعل مسألة حماية الهوية الثقافية جزءا من النقاش العام والجهد الدولي والمحلي في آن واحد(١٤). هذا التوتر بين الرغبة في صون الذاكرة والانجذاب إلى أنماط ثقافية عالمية سريعة هو أحد أهم ملامح الثقافة العراقية الراهنة.

المبحث الثالث أثر التغييرات الثقافية في القيم الاجتماعية

المطلب الأول: أثرها في الأسرة والتضامن والعلاقات الاجتماعية

أثرت التغييرات الثقافية في بنية الأسرة العراقية ووظائفها بصورة مركبة. فمن ناحية، أدى ضعف بعض مؤسسات الدولة وتكرار الأزمات الأمنية والاقتصادية إلى تعزيز دور الأسرة بوصفها شبكة الأمان الأولى. فالعائلة الممتدة في كثير من الحالات عادت لتقوم بوظائف الحماية والإسناد المالي والرعاية النفسية والتوسط الاجتماعي، خاصة في أوقات النزوح أو البطالة أو العنف. وهذا يعني أن قيم التكافل العائلي والالتزام القرابي لم تختف، بل ربما ازدادت قوة في بعض البيئات. ومن ناحية أخرى، تعرضت السلطة الأبوية التقليدية إلى مراجعة واضحة بسبب التعليم، والاتصال الرقمي، والعمل النسوي، واحتكاك الأجيال بنماذج مختلفة للحياة. فصار الأب أو الأكبر سنا أقل قدرة على احتكار المعرفة والقرار، وأصبح التفاوض داخل الأسرة أكثر حضورا من الإذعان المطلق، وإن كان ذلك بدرجات متفاوتة بين البيئات الحضرية والريفية.(١٥)وانعكس هذا التحول على قيم الزواج والاختيار العاطفي والنوع الاجتماعي. ففي حين لا تزال اعتبارات القرابة والسمعة والملاءمة الاجتماعية فاعلة بقوة، اتسع حضور معايير جديدة في اختيار الشريك، مثل التعليم، والتوافق النفسي، والاستقلال الاقتصادي النسبي، والقدرة على الحوار. كما ازدادت حساسية المجتمع تجاه قضايا العنف الأسري والتحرش والتمييز، وصارت هذه الموضوعات تناقش علنا في الإعلام والمنصات الرقمية بدرجة أكبر من السابق. غير أن هذا الانفتاح لم يقد بالضرورة إلى حسم اجتماعي لصالح قيم المساواة؛ إذ ما زالت هناك مقاومة ثقافية كبيرة لأي تغير يُنظر إليه على أنه تهديد للبنية الأخلاقية التقليدية. لذا فإن المشهد الأسري العراقي اليوم يتسم بالتعايش بين قيم الرعاية والسلطة، وبين الشراكة والوصاية، وبين حماية السمعة وتوسيع مساحة الاختيار.(١٦)أما في ما يخص التضامن الاجتماعي، فقد أفرزت السنوات التي تلت ٢٠٠٣ صورتين متوازيتين: صورة التراجع في الثقة العامة بين الأفراد وفي المؤسسات، وصورة الصعود الملحوظ لمبادرات الإسناد الأهلي والتطوع والإغاثة المحلية. فالعنف الطائفي، والفساد، وضعف الخدمات، وتذبذب سيادة القانون، كلها عوامل أضعفت شعور المواطن بأن الفضاء العام محكوم بقواعد عادلة ومشتركة. لكن هذه الفجوة نفسها دفعت المجتمعات المحلية إلى ابتكار أشكال من التضامن البديل، ظهرت في حملات دعم النازحين، وجمع التبرعات، والمبادرات الشبابية لتنظيف المدن أو مساعدة المرضى أو حماية التراث. وبذلك يمكن القول إن القيم الاجتماعية لم تتراجع في اتجاه واحد، بل انتقلت من الاعتماد على تضامن مؤسسي ضعيف إلى أشكال تضامن أهلي مرنة، وإن كانت محدودة الأثر ما لم تُسند بسياسات عامة عادلة(١٧)كما أثرت التغييرات الثقافية في مفهوم المكانة الاجتماعية. ففي الماضي كانت المكانة تستند بدرجة أكبر إلى العمر، والانتماء العائلي، والمهنة المستقرة، والتعليم التقليدي، أما اليوم فقد دخلت معايير جديدة، مثل القدرة على الظهور الإعلامي، والمتابعة الرقمية، والنجاح الاقتصادي السريع، والقدرة على الوصول إلى شبكات النفوذ. هذا التحول أضعف لدى بعض الفئات قيمة التدرج الاجتماعي المبني على الجهد الطويل، لكنه في المقابل فتح المجال أمام صعود نماذج شبابية جديدة للنجاح تعتمد على المهارة والتقنية والمبادرة. وهنا يظهر الأثر الثقافي للتغير بوضوح: إذ يعاد تعريف الاحترام الاجتماعي على أساس معايير متنافسة، بعضها مدني ومنتج، وبعضها استهلاكي أو زبائني أو قائم على القوة الرمزية السريعة.(١٨)

المطلب الثاني: أثرها في الهوية والمواطنة والثقة والقيم المدنية

من أبرز المجالات التي تأثرت بالتغيرات الثقافية بعد ٢٠٠٣ مجال الهوية. فقد صار العراقي يعيش في فضاء تتعدد فيه دوائر الانتماء بصورة أكثر علنية: دينية ومذهبية وقومية ومناطقية وعشائرية ومهنية وشبابية ورقمية. وهذا التعدد يمكن أن يكون مصدر غنى إذا انتظم داخل إطار مواطني جامع، لكنه قد يتحول إلى مصدر تنازع إذا غابت الثقة بالدولة أو بدا القانون منحازا أو عاجزا. وفي الحالة العراقية، أدت التحولات السياسية والصراعات المسلحة إلى تقوية بعض الهويات الفرعية بوصفها مصادر حماية ومعنى، في حين عانت الهوية الوطنية من الاهتزاز في بعض المراحل. ومع ذلك فإن لحظات التضامن الوطني في مواجهة الإرهاب أو خلال بعض الانتفاضات والاحتجاجات بينت أن فكرة العراق المشترك لم تختف، بل ظلت تبحث عن صيغة ثقافية وسياسية أكثر عدلا وصدقا(١٩)وتأثرت كذلك قيمة المواطنة. فالمواطنة ليست مفهوما قانونيا فقط، بل هي شعور بالانتماء المتساوي وبالاستحقاق المتكافئ وبالمسؤولية تجاه المجال العام. وعندما يشهد المجتمع تفاوتا في الوصول إلى الفرص، أو يختبر انتشار الفساد والوساطة، أو يرى المؤسسات غير قادرة على إنفاذ القانون بعدالة، فإن قيمة المواطنة تضعف لصالح قيم الانسحاب أو الاحتماء

بالجماعات الفرعية. وقد أظهرت دراسات ميدانية عدة أن الثقة بالمؤسسات الرسمية في العراق عانت تقلبات حادة خلال العقدين الأخيرين، بينما حافظت المؤسسات القريبة من الحياة اليومية – كالعائلة وبعض المرجعيات المحلية والدينية – على قدر أعلى من الثقة لدى فئات واسعة[٢٠]. وهذا لا يعني استحالة بناء مواطنة قوية، بل يعني أن شرطها الثقافي هو استعادة الصلة بين القانون والعدالة والكرامة اليومية.وفي المقابل، أنتجت التغييرات الثقافية فرصا حقيقية لصعود قيم مدنية جديدة. فالحراك الشبابي، وتنامي المبادرات الثقافية المستقلة، واتساع النقاش حول الحقوق والشفافية والبيئة والعنف ضد النساء، كلها مؤشرات على أن المجتمع العراقي لا يتحرك فقط باتجاه الانغلاق، بل يولد أيضا طاقات نقدية وخلاقة تسعى إلى إعادة تعريف المجال العام. لقد كشفت موجات الاحتجاج، لا سيما منذ عام ٢٠١١ ثم ٢٠١٥ ثم ٢٠١٩، عن لغة جديدة تحتفي بفكرة الوطن والخدمة العامة والكفاءة والكرامة والحق في المدينة والفضاء المشترك. وهذه اللغة ليست مجرد شعارات عابرة، بل تعبير عن تحولات قيمية آخذة في التشكل، حتى وإن كانت تواجه مقاومة من شبكات المصالح والسلطات التقليدية وقسوة الواقع الاقتصادي.[٢١]ومن زاوية أخرى، أثرت التغييرات الثقافية في القيم المرتبطة بالدين والتسامح. فتصاعد الحضور الديني في الفضاء العام بعد ٢٠٠٣ لم يؤد إلى نتيجة واحدة؛ إذ عزز لدى كثيرين قيم الرحمة والتكافل والانضباط الأخلاقي والميل إلى الخدمة العامة، لكنه استُخدم أحيانا في تعبئة الهويات وإقصاء المختلف أو فرض تصورات ضيقة عن الصواب الاجتماعي. وفي المقابل، ساعد التعدد الإعلامي والاحتكاك الثقافي على توسيع مساحة النقاش حول حرية الضمير والاختلاف والتنوع، خاصة بين الشباب والمتعلمين وسكان المدن. وبذلك أصبح المجتمع العراقي يعيش توترا بين نزعتين: نزعة تريد الدين سندا أخلاقيا جامعا، ونزعة توظفه أداة ترسيم وتمييز، وبينهما تتشكل تدريجيا مقاربات أكثر توازنا تربط التدين بالقيم المدنية لا بالصراع الهوياتي.[٢٢]إن الحصيلة العامة لهذه التحولات تشير إلى أن القيم الاجتماعية في العراق بعد ٢٠٠٣ لم تتجه في خط واحد نحو التدهور أو التحسن، بل عاشت عملية فرز وإعادة تركيب. فقد تراجعت بعض القيم المرتبطة بالثقة المؤسسية والانضباط العام واحترام المجال العام، في حين تعززت قيم أخرى مثل المطالبة بالحق، وحرية التعبير، والعمل الأهلي، والوعي بالكرامة الفردية، ورفض الصمت على الفساد أو العنف. كما ظهرت قيم هجينة تجمع بين المحافظة على الانتماء المحلي والرغبة في حياة مدنية أكثر عدلا. ومن هنا فإن التحدي الحقيقي لا يكمن في استعادة ماضٍ مثالي متخيل، بل في بناء توازن ثقافي جديد يوفق بين الأصالة والانفتاح، وبين الحرية والمسؤولية، وبين التعدد والوحدة الوطنية.ويظهر الأثر الثقافي كذلك في المجال التربوي والأخلاقي المرتبط بالمدرسة والجامعة وسوق العمل. فحين يشعر الطالب أن التحصيل الدراسي لم يعد يضمن وحده فرص الترقي أو الاستقرار، وحين يرى الموظف أو الخريج أن الوساطة تتقدم أحيانا على الكفاءة، فإن قيمة الجهد الطويل تتعرض للاهتزاز. وقد انعكس هذا الأمر في تصورات أوسع لدى بعض الفئات عن معنى النجاح؛ إذ لم يعد النجاح مرتبطا دائما بالمعرفة والانضباط والمسار المهني التراكمي، بل ارتبط أحيانا بالقدرة على المناورة داخل الشبكات الاجتماعية والسياسية، أو بتحقيق حضور سريع في المجال الرقمي أو التجاري. ومع ذلك فإن هذا المشهد ليس مغلقا؛ فهناك أيضا فئات واسعة من الطلبة والباحثين ورواد الأعمال الصغار ما زالت تتمسك بقيم الاجتهاد والاعتماد على الذات والتميز المهني. لذا فإن المعضلة الأساسية لا تكمن في اختفاء قيمة العمل، بل في التناقض بين خطاب يمجد الكفاءة وواقع كثير من مساراته العملية لا يكافئها بالقدر الكافي.[٢٣]كما أن المدن العراقية نفسها أصبحت ساحات ظاهرة لإعادة إنتاج القيم الاجتماعية. فالتوسع العمراني غير المتوازن، وتضخم بعض الهوامش الحضرية، وعودة السكان بعد النزوح أو انتقالهم من مناطق إلى أخرى، كلها عوامل أعادت تشكيل علاقات الجوار ومعنى المجال العام. ففي بعض الأحياء بقيت قيم المساندة والرقابة الاجتماعية التقليدية قوية، بينما ظهرت في أحياء أخرى علاقات أكثر فردانية وأقل استقرارا، خاصة مع ازدياد الإيجار المؤقت والتنقل الوظيفي وتغير البنية السكانية. وهنا لم تعد قيمة الجار أو الحي تستمد قوتها من الاستمرار التاريخي وحده، بل من قدرة الناس على تأسيس قواعد تعايش جديدة في فضاءات مختلطة ومتغيرة. ويمكن القول إن العراق الحضري بعد ٢٠٠٣ يشهد انتقالا من جماعات محلية متماسكة نسبيا إلى شبكات اجتماعية أكثر سيولة، وهو انتقال يحمل فرصا للتسامح والانفتاح، لكنه يضعف أيضا آليات الضبط الأخلاقي غير الرسمي إذا لم تسنده مؤسسات عامة فعالة وعادلة.ومن الملاحظ أيضا أن الثقافة الشعبية والفن والإنتاج الرمزي لعبت دورا مهما في إعادة بناء الحس الاجتماعي. فالأغنية، والمسلسل، والسينما الوثائقية، والكوميديا السياسية، والشعر الشعبي، والوسائط البصرية القصيرة على المنصات، كلها تحولت إلى مساحات يعبَّر من خلالها عن الخوف والسخرية والغضب والأمل والحنين. وهذا التطور مهم لأنه يكشف أن المجتمع لا يواجه أزماته بالقانون والسياسة فقط، بل يعالجها أيضا بالسرد والرمز والتعبير الجمالي. وقد ساعد هذا الحضور الثقافي على كسر احتكار النخب التقليدية للكلام باسم المجتمع، ومنح الشباب والنساء والمناطق المهمشة أدوات أوسع لرواية خبراتهم الخاصة. كما أسهم في إعادة الاعتبار لقيم مثل الكرامة والذاكرة والعدالة والحق في الحزن العام والاحتجاج الرمزي. ومن ثم فإن التغيير الثقافي في العراق لم يكن مجرد استهلاك لأنماط عابرة، بل شمل أيضا توسع القدرة الاجتماعية على التعبير عن الذات الجماعية ونقد الواقع وإعادة تخيل المستقبل.[٢٤]وتشير الخبرة العراقية خلال العقدين

الأخيرين إلى أن بناء القيم المدنية لا ينفصل عن الشعور بإمكان التأثير. فحين يشارك المواطن في حملة تطوعية أو مبادرة ثقافية أو انتخابات محلية أو احتجاج سلمي أو مشروع رقمي نافع، فإنه لا يمارس فعلا جزئيا فقط، بل يختبر معنى المسؤولية المشتركة والقدرة على الفعل العام. وهذا الجانب بالغ الأهمية في العراق، لأن سنوات العنف والإحباط دفعت كثيرا من الناس إلى الانكفاء أو التشاؤم، غير أن مبادرات الشباب في الجامعات والأحياء والمنصات الرقمية أظهرت أن المجال العام لم يمت. لقد أصبحت قيم مثل التنظيم الذاتي، والعمل الجماعي، والمساءلة المجتمعية، والرقابة الشعبية على الأداء العام، جزءا من التجربة الحية لجيل جديد. وإذا أُحسن دعم هذه الخبرات عبر التعليم والقانون والإدارة المحلية والإعلام، فإنها قد تتحول من استجابات ظرفية إلى ثقافة مدنية أكثر رسوخا وقدرة على موازنة الولاءات الفرعية ضمن أفق وطني جامع.ويضاف إلى ذلك أثر الهجرة والشتات العراقي في إعادة تشكيل الوعي القيمي داخل البلاد. فالملايين من العراقيين الذين عاشوا في الخارج أو تنقلوا بين بلدان مختلفة حملوا معهم خبرات متنوعة عن القانون والخدمة العامة والعلاقات بين الجنسين وأنماط التربية والإدارة المحلية والعمل التطوعي. وعبر الزيارات العائلية والتحويلات المالية والمنصات الرقمية والعلاقات المهنية، انتقلت بعض هذه الخبرات إلى الداخل العراقي، فأثرت في تصورات فئات واسعة عن الممكن الاجتماعي وعن شكل الدولة المرغوب والحياة الكريمة. وفي المقابل، لم يكن هذا التأثير خطيا أو موحدا؛ إذ اصطدم أحيانا ببنى محلية محافظة أو بوقائع اقتصادية وأمنية لا تسمح باستنساخ النماذج الخارجية. لكن المهم أن الثقافة العراقية بعد ٢٠٠٣ لم تعد تتشكل داخل الحدود الوطنية فقط، بل أصبحت جزءا من فضاء عابر للحدود تتفاعل فيه ذاكرة الداخل مع خبرات الخارج. وقد أسهم هذا التفاعل في تعميق النقاش حول قيم القانون والشفافية والمبادرة الفردية واحترام الوقت وجودة الخدمة العامة، كما أسهم في الوقت نفسه في تعظيم الإحساس بالفجوة بين ما يراه العراقي في الخارج وما يختبره في مؤسساته المحلية. وهكذا أصبح الاغتراب والعودة والاتصال بالشتات عناصر مؤثرة في إعادة تعريف الطموح الاجتماعي وفي تقييم الأداء العام وفي تخيل المستقبل الوطني.كما أن التحول في الثقافة القانونية واليومية جدير بالانتباه؛ فالقيم المدنية لا تترسخ بالنصوص الدستورية وحدها، وإنما باختبار الناس اليومي للعدالة والإجراءات والحقوق. وكلما شعر المواطن أن القانون يُطبق بانتقائية، أو أن الخدمة العامة رهينة التعقيد والوساطة، تراجعت قيمة الالتزام الطوعي بالقواعد العامة. أما حين يختبر إجراءات واضحة ومحترمة وشفافة، فإن احترام القانون يتحول تدريجيا من خوف من العقوبة إلى قيمة اجتماعية داخلية. لذلك فإن مستقبل القيم في العراق مرتبط كذلك بإصلاح الخبرة اليومية للمواطن داخل المدرسة والمستشفى والدائرة البلدية والمحكمة والجامعة والشارع، لأن هذه المساحات هي المختبر الفعلي الذي يقرر ما إذا كانت الثقافة العامة ستنحاز إلى الثقة أو إلى الشك، وإلى التعاون أو إلى التحايل.

الخاتمة

خلص هذا البحث إلى أن التغييرات الثقافية في العراق بعد ٢٠٠٣ كانت من أعمق التحولات التي مست البنية الاجتماعية والقيمية للمجتمع. فقد أعادت هذه التغييرات تشكيل العلاقة بين الفرد والجماعة، وبين الخاص والعام، وبين الدولة والهويات المحلية، وبين الموروث الثقافي والتأثيرات العابرة للحدود. ولم تكن آثارها أحادية أو مستقرة؛ إذ أنتجت في الوقت نفسه مساحات أوسع للتعبير والاعتراف والتعدد، لكنها أطلقت أيضا توترات جديدة تمثلت في ضعف الثقة العامة، واشتداد الولاءات الفرعية، واختلال بعض معايير العدالة والانضباط. وهذا يؤكد أن الثقافة ليست مجرد انعكاس للسياسة، بل هي ساحة مركزية يُعاد فيها تعريف معنى المجتمع نفسه.كما تبين أن القيم الاجتماعية في العراق لم تتلاش تحت وطأة التغيير، وإنما أعادت التكيف مع شروط جديدة فرضتها الحرب والاقتصاد الريعي والإعلام الرقمي والنزوح وصعود الفاعلين الدينيين والسياسيين المحليين. ولذلك فإن أي مشروع إصلاحي في العراق لن ينجح إذا تعامل مع القيم باعتبارها خطابا وعظيا منفصلا عن شروط الحياة اليومية. فترسيخ المواطنة والنزاهة والتسامح والثقة يتطلب مؤسسات عادلة، وتعليما نقديا، وإعلاما مسؤولا، وسياسات اجتماعية تقلص التفاوت، ومساحات ثقافية تسمح للشباب والنساء بالمشاركة الفاعلة. إن المستقبل القيمي للعراق سيُصنع في تقاطع الثقافة والسياسة والتنمية، لا في أحدها منفردا.

٦ـ النتائج

١- أثبتت الدراسة أن عام ٢٠٠٣ شكل منعطفا ثقافيا شاملا في العراق، لأن التحول لم يقتصر على بنية الحكم، بل شمل الخطاب العام وأنماط العيش وشبكات الانتماء ووسائط إنتاج المعنى.

٢- تبين أن القيم الاجتماعية العراقية بعد ٢٠٠٣ لم تتكسر بالكامل ولم تبق ثابتة، بل أعيد ترتيبها ضمن صيغ مركبة تجمع بين عناصر تقليدية وأخرى حديثة ورقمية.

٣- أظهرت الدراسة أن ضعف الدولة وسيادة المحاصصة والفساد أسهمت في تراجع قيم الثقة المؤسسية والعدالة والاستحقاق، مع صعود الاعتماد على الشبكات القرابية والمحلية.

٤- أكد البحث أن الانفتاح الإعلامي والرقمي وسع حرية التعبير ورفع مستوى الوعي بالحقوق، لكنه في الوقت نفسه سهل انتشار الاستقطاب والشائعات وخطاب التعبئة العاطفية.

٥- اتضح أن الأسرة العراقية ظلت وحدة حماية أساسية، لكنها شهدت تحولا في أنماط السلطة داخلها، مع زيادة التفاوض بين الأجيال واتساع حضور النساء والشباب في القرار اليومي.

٦- كشفت الدراسة عن بروز قيم مدنية جديدة بين الشباب، مثل الكفاءة والمساءلة والحق في المجال العام، خاصة من خلال المبادرات المدنية والاحتجاجات السلمية والعمل التطوعي.

٧- بين البحث أن الهوية الوطنية لم تختف، لكنها تعرضت للاهتزاز أمام تصاعد الهويات الفرعية، وظلت بحاجة إلى إطار سياسي وثقافي عادل يعيد وصلها بالمواطنة المتساوية.

٨- خلصت الدراسة إلى أن الإصلاح القيمي في العراق لا يمكن فصله عن إصلاح التعليم والإعلام والمؤسسات الاقتصادية والقانونية، لأن القيم تزدهر عندما تجد حواضنها العملية لا عندما تُطرح كشعارات مجردة.

٧. التوصيات

١- إعادة بناء المناهج التعليمية على أسس تعزز التفكير النقدي والمواطنة والتنوع الثقافي والذاكرة الوطنية المشتركة، بعيدا عن التلقين والانغلاق والتسييس الضيق.

٢- دعم الإعلام المهني والمنصات الثقافية الرصينة، ووضع برامج لمواجهة الأخبار المضللة وخطاب الكراهية، مع تدريب الشباب على التربية الإعلامية والرقمية.

٣- تعزيز البرامج التي تدعم الأسرة بوصفها فضاء للتنشئة المتوازنة، مع التوعية بقضايا الحوار بين الأجيال، وحقوق النساء، والحد من العنف الأسري.

٤- توسيع الفرص الاقتصادية العادلة أمام الشباب، وربط قيمة العمل بالإنتاج والمهارة لا بالوساطة والانتماء، بما يعيد الاعتبار لثقافة الجدارة والاستحقاق.

٥- تفعيل دور المؤسسات الدينية والثقافية في ترسيخ قيم الرحمة والتعايش والاحترام المتبادل، ومنع توظيف الخطاب الديني في التحريض أو التقسيم الهوياتي.

٦- إسناد المبادرات المدنية والتطوعية والشبابية التي تعمل في مجالات البيئة والتراث والخدمة العامة وبناء السلام، لأنها تمثل مختبرا عمليا للقيم المدنية.

٧- اعتماد سياسات عامة تقلل من الفوارق بين المحافظات والمناطق والفئات، لأن التهميش الاجتماعي والاقتصادي يعمق الانقسام ويضعف الثقة بالمجال الوطني المشترك.

٨- إطلاق مشروع وطني طويل الأمد لحماية التراث العراقي المادي واللامادي، وربطه بالتربية والثقافة المحلية والسياحة المعرفية، بوصفه ركيزة من ركائز الهوية الجامعة.

٨. الحواشي

١. علي الوردي، دراسة في طبيعة المجتمع العراقي، بغداد: دار كوفان، طبعات متعددة، ص ٤٥ وما بعدها.

٢. فالح عبد الجبار، الدولة والمجتمع المدني في العراق، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ص ٧١-٨٩.

٣. حيدر سعيد وآخرون، الهوية والمواطنة في العراق، بغداد: المعهد العراقي للحوار، ص ١٣-٢٩.

٤. علي الوردي، لمحات اجتماعية من تاريخ العراق الحديث، الأجزاء ذات الصلة بالبنية الاجتماعية والقيم، بغداد.

٥. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقارير التنمية الإنسانية العربية، الأجزاء المتعلقة بالعراق والتحول الاجتماعي.

٦. دراسات حول الإعلام الرقمي والرأي العام في العراق، منها تقارير Arab Barometer وبيانات مراكز البحوث الإعلامية المعاصرة.

٧. المنظمة الدولية للهجرة IOM Iraq، تقارير النزوح والعودة وإعادة الاندماج المجتمعي في العراق.

٨. دراسات عن الشباب والاحتجاجات والقيم المدنية في العراق بعد ٢٠١١ و٢٠١٩، منشورة في دوريات ومراكز بحث عربية وعراقية.

٩. اليونسكو، تقارير حماية التراث الثقافي العراقي بعد ٢٠٠٣ وما بعد سيطرة تنظيم داعش على بعض المواقع.

١٠. دراسات ميدانية عن التضامن الأهلي ورأس المال الاجتماعي والعمل التطوعي في العراق المعاصر.
١١. عبد الحسين شعبان، المجتمع المدني وحقوق الإنسان والتحول الديمقراطي في العالم العربي، الفصول ذات الصلة بالعراق.
١٢. الجهاز المركزي للإحصاء ووزارة التخطيط العراقية، تقارير اجتماعية وسكانية وتعليمية متفرقة خلال العقدين الأخيرين.

٩- المراجع

١. Arab Barometer. Iraq Country Reports and Survey Waves, various years.
٢. IOM Iraq. Displacement Tracking Matrix Reports, various years.
٣. UNDP. Arab Human Development Reports, sections relevant to Iraq.
٤. اليونسكو. تقارير حماية التراث الثقافي في العراق، سنوات متعددة.
٥. حيدر سعيد وآخرون. الهوية والمواطنة في العراق. بغداد: المعهد العراقي للحوار.
٦. سعد سلوم. الأقليات في العراق: الذاكرة، الهوية، التحديات. بغداد/بيروت: طبعات متعددة.
٧. عبد الحسين شعبان. المجتمع المدني وحقوق الإنسان والتحول الديمقراطي. بيروت: طبعات متعددة.
٨. علي الوردي. دراسة في طبيعة المجتمع العراقي. بغداد: دار كوفان، طبعات متعددة.
٩. علي الوردي. لمحات اجتماعية من تاريخ العراق الحديث. بغداد: الأجزاء المتعددة.
١٠. فالح عبد الجبار. الدولة والمجتمع المدني في العراق. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
١١. مجموعة باحثين. دراسات في التحول الاجتماعي والثقافي في العراق بعد ٢٠٠٣. مجلات أكاديمية عراقية وعربية متنوعة.
١٢. وزارة التخطيط العراقية والجهاز المركزي للإحصاء. تقارير وإحصاءات سكانية وتعليمية واجتماعية، سنوات متعددة.

هوامش البحث

(١) علي الوردي، دراسة في طبيعة المجتمع العراقي، بغداد: دار كوفان، طبعات متعددة، ص ٤٥ وما بعدها.
(٢) فالح عبد الجبار، الدولة والمجتمع المدني في العراق، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ص ٧١–٨٩.
(٣) حيدر سعيد وآخرون، الهوية والمواطنة في العراق، بغداد: المعهد العراقي للحوار، ص ١٣–٢٩.
(٤) علي الوردي، لمحات اجتماعية من تاريخ العراق الحديث، الأجزاء ذات الصلة بالبنية الاجتماعية والقيم، بغداد.
(٥) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقارير التنمية الإنسانية العربية، الأجزاء المتعلقة بالعراق والتحول الاجتماعي.
(6) Dodge, Toby. Iraq: From War to a New Authoritarianism. London: IISS/Routledge, ٢٠١٢, pp. ٤٥-٦٧.
(٧) دراسات حول الإعلام الرقمي والرأي العام في العراق، منها تقارير Arab Barometer وبيانات مراكز البحوث الإعلامية المعاصرة.
(٨) البنك الدولي، تقارير التنمية الاقتصادية في العراق، واشنطن: البنك الدولي، ٢٠١٨–٢٠٢٢.
(٩) المنظمة الدولية للهجرة IOM Iraq، تقارير النزوح والعودة وإعادة الاندماج المجتمعي في العراق.
(١٠) وزارة التربية العراقية، التقرير الوطني لتطوير التعليم، بغداد، ٢٠١٩، ص ٢٢–٣٨.
(11) Khalil, Samir. Republic of Fear: The Politics of Modern Iraq. Berkeley: University of California Press, ١٩٨٩, pp. ١٣٠–١٥٠.
(١٢) محمد الجابري، نقد العقل العربي: بنية العقل العربي، بيروت: المركز الثقافي العربي، ١٩٨٦، ص ١٩٣–٢١٠.
(١٣) دراسات عن الشباب والاحتجاجات والقيم المدنية في العراق بعد ٢٠١١ و٢٠١٩، منشورة في دوريات ومراكز بحث عربية وعراقية.
(١٤) اليونسكو، تقارير حماية التراث الثقافي العراقي بعد ٢٠٠٣ وما بعد سيطرة تنظيم داعش على بعض المواقع.
(١٥) هشام شرابي، النظام الأبوي وإشكالية تخلف المجتمع العربي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٢، ص ٥٥–٨٠.
(١٦) UN Women Iraq, Gender Justice and the Law: Iraq Assessment, Amman: UN Women, ٢٠١٩, pp. ١٤–٣٠.
(١٧) دراسات ميدانية عن التضامن الأهلي ورأس المال الاجتماعي والعمل التطوعي في العراق المعاصر.
(18) Putnam, Robert D. Bowling Alone: The Collapse and Revival of American Community. New York: Simon & Schuster, ٢٠٠٠, pp. ٢٨٧–٣٠٥ (مستشهد به في السياق العراقي المقارن).

(١٩) عبد الحسين شعبان، المجتمع المدني وحقوق الإنسان والتحول الديمقراطي في العالم العربي، الفصول ذات الصلة بالعراق.

(٢٠) الجهاز المركزي للإحصاء ووزارة التخطيط العراقية، تقارير اجتماعية وسكانية وتعليمية متفرقة خلال العقدين الأخيرين.

(٢١) Haddad, Fanar. Sectarianism in Iraq: Antagonistic Visions of Unity. London: Hurst & Company, ٢٠١١, pp. ١٧٨-٢٠٠.

(٢٢) Pew Research Center, Religion and Public Life: Middle East Survey, Washington D.C., ٢٠١٢, pp. ٤٠-٥٨.

(٢٣) منظمة العمل الدولية، تقرير سوق العمل في العراق، بيروت: ILO، ٢٠٢٠، ص ١١–٢٧.

(٢٤) Dabashi, Hamid. The Arab Spring: The End of Postcolonialism. London: Zed Books, ٢٠١٢, pp. ٩٥-١١٥ (تطبيق على السياق العراقي).